مَجلّة جَامعة بَابل للعُلوم الإنسَانيّة Journal of the University of Babylon for Humanities
المجلد 29/ العدد 7/ 2021 Vol. 29/ No. 7/ 2021

سياسات الاتصال في ظل العولمة والتكنولوجيا الحديثة

أنتصار رسمي موسى رجاء سعدي لفته
كلية الفنون الجميلة/ جامعة بغداد
intessar.musa@cofarts.uobaghdad.edu.iq

تاريخ استلام البحث: 28/ 5/2021 تاريخ قبول النشر: 16 /6/ 2021 تاريخ نشر البحث:2021/7/14

المستخلص

يهدف هذا البحث الى الكشف عن مظاهر العولمه وأنظمتها وأيدلوجياتها الاتصاليه في ظل المجتمع المعلوماتي والتكنولوجيا الحديثه بالإضافة الى تقديم رؤيه لتجربة العراق في سياسات الاتصال والتنميه في ظل العولمه. تم تقديم رؤيه لتجربه عراقيه لسياسات الاتصال والتنميه لمواجهة العولمه في مجال السياسه والاقتصاد على وجه الخصوص لان الاقتصاد هو عصب الحياة للدوله والمجتمع،وقد أستنبطت هذه الرؤيه مما سبقنا من التجارب الناجحه في العالم كالتجربه الماليزيه وقد توصل البحث الى أهم النتائج:

1- أصبحت سياسات الاتصال والتكنولوجيا وعولمة الاقتصاد رهانا سياسيا وأيدلوجية تهيمن على الافراد والمجتمعات. وسجلت السلطة الديمقراطية تراجعا في وجه السلطة المالية وربط قرارات الدولة السياسية بإملاءات خارجية ومؤسسات العولمة.
2- بروز ظاهرة "التحكم العالمي" وهو هدف العولمة السياسية، والتي تؤثر في عمق السياسات الوطنية وهذا يؤدي الى تآكل وإندثار مفهوم السيادة الوطني، وفقدان الحكومات من قدرتها على صنع سياستها الوطنية الداخلية والخارجية.
3- تتحرك خارطة النظام العالمي الجديد على دول الجيوبولوتيك (الجغرافيه) ومن ضمنهم العراق.
4- سيادة عدم اليقين والاستياء على الصعيد الجيوسياسي وخاصة في مناطق المجتمعات الناميه والفقيره بسبب سياسات العولمه
5- تحوّل المجتمعات الى نظم ضعيفة عاجزة عن استيعاب دينامية التحوّلات في عصر العولمّه وتقضي عليها بالتقادم والبلاء.وتترك المجتمعات في حالة من الفوضى والاضطراب والقلق والشك، وهو ما يميز الحقبة الراهنة، خاصة في المجتمعات التي ليس لديها مشاريع وحصانات استراتيجيه.
6- أصبح الانفتاح على السوق النقدي العالمي أيدلوجيا وأصبحت دول العالم تطبق سياسات الانفتاح المعوّلم والانصياع لها بسبب الضغوطات التي تمارسها تلك المنظمات.

الكلمات الدالة: العولمة، التكنولوجيا الحديثة، سياسات الاتصال، العولمة الاقتصادية، العولمة السياسية

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

Journal of the University of Babylon for Humanities مَجلّةُ جَامعةِ بَابِل للعُلومِ الإنسَانيّةِ
Vol. 29/ No. 7/ 2021 المجلد 29/ العدد 7/ 2021

Communication Policies in the Light of Globalization and Modern Technology

Intesar Rasmi Mousa **Rajaa Sady Lafta**
College of Fine art /University of Baghdad
intessar.musa@cofarts.uobaghdad.edu.iq

Abstract

This research aims to reveal the manifestations of globalization and its communication systems and ideologies in light of the information society and modern technology, in addition to providing a vision of Iraq's experience in communication and development policies in light of globalization. A vision was presented of an Iraqi experience of communication and development policies to confront globalization in the field of politics and economy in particular because the economy is the lifeblood of the state and society. This vision was deduced from what preceded us from successful experiences in the world, such as the Malaysian experience. The research reached the most important results:

1- Communication and technology policies and the globalization of the economy have become a political and ideological bet that dominates individuals and societies. The democratic authority recorded a decline in the face of the financial authority and the linking of the political decisions of the state to external dictates and the institutions of globalization.

2- The emergence of the phenomenon of "global control" which is the goal of political globalization, which affects the depth of national policies and this leads to the erosion and extinction of the concept of national sovereignty, and the loss of governments from their ability to make their internal and external national policies.

3- The map of the new world order moves on the geopolitical (geographical) countries, including Iraq.

4- The prevalence of uncertainty and resentment at the geopolitical level, especially in the areas of developing and poor societies due to the policies of globalization.

5- Societies turn into weak systems unable to absorb the dynamics of transformations in the era of globalization and eliminate them with obsolescence and affliction. Societies are left in a state of chaos, turmoil, anxiety and doubt, which characterizes the current era, especially in societies that do not have strategic projects and immunities.

6- The openness to the global monetary market has become an ideology and the countries of the world have applied the policies of globalized openness and compliance with them due to the pressures exerted by these organizations.

Keywords: globalization, modern technology, communication policies, economic globalization, political globalization

مشكلة البحث

إن ظهور التقنيات الحديثة وماتوفره شبكات الاتصال من إمكانات الاتصال والتواصل فقد إنعكس ذلك بشكل أو بآخر على توازن المجتمعات والخطاب الاتصالي بسبب الفضاءات الواسعة للمجتمع الانساني والتواصل بين البشر على اختلاف أعراقهم ومذاهبهم وظهرت ما يسمى بالعولمه والتحكم العالمي بالمجتمعات ولاسيما الناميه منها وظهرت الاسواق المعولمه ومؤسسات النقد الدولي والشركات المتعددة الجنسيه. وطرحت سياسات وايدلوجيات تتمثل في سياسات الخصخصه وتقبل سياسات الفكر الرأسمالي والانخراط في حركة السوق

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

والمضاربات وضعف سيطرة الدوله عليها فأصبح الاتصال أيدلوجيا سياسيه لإخضاع شعوب العالم. من هنا لقد حاولت الباحثة تحديد مشكلة البحث من خلال التساؤل الاتي:

ما هي مظاهر العولمه وسياساتها الاتصاليه في ظل المجتمع المعلوماتي والتكنولوجيا الحديثه؟

هدف البحث

1- الكشف عن مظاهر العولمه وأنظمتها وأيدلوجياتها الاتصاليه في ظل المجتمع المعلوماتي والتكنولوجيا الحديثه.

2- تقديم رؤيه لتجربة العراق في سياسات الاتصال والتنميه في ظل العولمه

أهمية البحث

جاءت أهمية البحث من خلال أهمية الموضوع المبحوث وهو الرهانات السياسيه والاقتصاديه والثقافيه التي تطرحها أنظمة العولمه للعالم وخاصة العالم الثالث.

منهج البحث:اتبع المنهج الوصفي التحليلي- النقدي للظاهرة المبحوثه.

المعلوماتيه وايدلوجية الاتصال والعولمة

لقد قلبت التكنولوجيا الجديده للاعلام والاتصال علاقة المتلقي بالزمان والمكان وغيرت رؤيتة للعالم بعد أن كانت رؤيته فلسفية تأملية أصبحت تقنيه واختلفت وظائف الاتصال والاعلام وأداءاتها في الالفية الثالثة.

ولقد ساهم التطور التكنولوجي في رفع الامكانات التقنية لوسائل الاعلام والاتصال وتداخلت ستراتيجيات ومصالح المؤسسات الاتصالية وشهدت اندماجات كبرى، فالرؤى المستقبلية تقنية بحتة ولقد تحققت مقولة مارشال ماكلوهان (الرسالة هي الوسيلة). ولقد ربطت الشبكات الاتصالية العالم وشكلت العولمة واقع آيدلوجي فرضة النظام العالمي وظهر البعد العولمي مع ربط الشبكات المحلية مع بعضها البعض سواء على مستوى مراكز البحوث أو الجامعات، وبناء شبكة الشبكات، وأصبحت وسيلة إعلامية مركية جديدة.(3)

إن ظهور التقنيات الحديثة وما يعرف حاليا بثورة الاتصال وماتوفره شبكات الاتصال من إمكانات الاتصال والتواصل فقد إنعكس ذلك بشكل أو بآخر على توازن المجتمعات والخطاب الاتصالي بسبب الفضاءات الواسعة للمجتمع الانساني والتواصل بين البشر على اختلاف أعراقهم ومذاهبهم. من هنا نرى ضرورة تكيّف المجتمعات مع التقنيات الجديدة لتفادي الاختلالات الثقافية والاجتماعيه بإعتبار ان التقنيه أصبحت أيدلوجية اتصاليه.

إن الفكر الاتصالي يخضع الى المتغيرات التي تخضع لها المجتمعات الحديثة بسبب تكنلوجيا الاتصال ولا يمكن ان يكون بمعزل عنها، والعولمه إحدى هذه المتغيرات وهي ظاهرة مركبّة ومعقدّة، ومتعددّة الأوجه، ومن الصعب الإمساك بجميع آلياتها فهي إيديولوجيا بمعنى انها تستبطن منظومة أفكار وأهداف مركبه، وهي مجموعة من الإستراتيجيات الكبرى المتوافقة لمؤسسات وحكومات وأشخاص تبدو مستقلة بعضها عن البعض، لذا لا ريب أن العولمة نظاما" (تتكامل فيه لغة السياسة والاقتصاد والمعلوماتية والفنون والاعلام) حيث يجد فيه النفوذ السياسي مداه الاقتصادي، بينما يتكئ النفوذ الاقتصادي على ظهيره السياسي، ويدخل عالم الثروة والسطوه. فمظاهر التعولم

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

تعددّت بتعدّد مجالات تشابك المصالح الدوليه، وقدجاء على لسان الأمين السابق للأمم المتحدة بطرس غالي، بأن هناك عولمات عديدة.

لقد تحوّلت العولمة إلى قوة هائلة، تسّيرها مصالح واستراتيجيات وأطماع تشتغل على الصعد كافة تسعى إلى تغيير صورة العالم، والبطش بتوازناتها القديمة، والتأثير في دقائق حياة الأفراد والمجتمعات ولها آلياتها العاملة في حقول الاقتصاد والسياسة والثقافة والإعلام والفنون، فالعالم تحوّل مع العولمة في علاقاته وأشكال مؤسساته، وأنماط مفاهيمه، وأنظمة قيمه، واتجاهات السلوك في مجتمعاته الى التلقي السلبي والصامت حتى أن مفهوم الهوية أتخذت بعدا"ومحتوى مختلفين، وكذلك اهتمامات البشر وأذواقهم وحسهم الجمالي والفني والذوقي، وثقافتهم. وتلجأ العولمة من خلال استثمار التطورات الحاصلة في مجالات الاتصال وتقنيات المعلوماتية والإعلام إلى تهيئة الأرضية النفسية والثقافية والفكريه في المجتمعات الأخرى، ولا سيما في العالم الثالث، لقبول طروحاتها والانجذاب إلى النموذج الحياتي الاستهلاكي الذي ترغب في تعميمه.(4).

ومع زيادة التقدم أصبحت الدول الكبرى لا تستوعب حجم السوق فظهرت الشركات متعددة الجنسيات،، وتشير التقديرات عدد الشركات المتعددة الجنسيات بحدود(65 ألف) شركة ولقد حلّت محل الدولة في مجال الاسواق العالميه..(6). وتتمثل العولمه في إخضاع عقول الشعوب لتقبل النظام الرأسمالي والتكيُّف لتقبُّل فكرة الانخراط في حركة السوق والرأسمال وسياسات الخصخصه وجذب الاستثمارات وتنشيط حرية التجاره الدوليه و(العولمه الليبراليه) تدعو الى اعادة بناء العلاقات الدوليه من جانب تسهيل حرية التجاره وجعل التوجهات الاقتصاديه مفتوحه وتحديد سيطرة الدوله عليها(1).

ولقد أصبح مجتمع المعلومات هو البديل الجديد (للمجتمع الصناعي) وان العمل في مجال المعلومات زادت نسبته في معظم دول العالم المتقدم وفي مقدمتها الولايات المتحدة الاميركية من 15% من حجم القوى العاملة الى 50% وإن أكثر من ربع الناتج القومي في المجتمع الاميركي يأتي من إنتاج وتوزيع سلع المعلومات وخدماتها فتكنولوجيا الاتصال والمعلومات عوّلمت العالم أجمع فأصبح بلا حدود.(3).

العولمة السياسية

العولمة هي أيديولوجيا الرأسمالية في ذروة إحتكار السلطة والثروة وهي التصور الشمولي التي تركز عناصر القوة كلها بيدها، وتدجين الإرادات تحت سيطرة الرأسمالية الغربية– الأميركية. وترتبط العولمة السياسية ببروز مجموعة من القوى العالمية والإقليمية والمحلية الجديدة، والتي أصبحت تنافس الدول في المجال السياسي، بالإضافة إلى المؤسسات التجارية والمالية والشركات العابرة للقارات، ومنظمات المجتمع المدني التي أصبحت تعمل باستقلال تام عن الدول والحكومات وكذلك التكتلات الكبرى كالاتحاد الاوربي الذي يقوم أساسا على تخلي الدول الأوروبية الطوعي عن بعض مظاهر السيادة لصالح كيان إقليمي يتجه نحو الوحدة السياسية.(36)، وبروز ظاهرة "التحكم العالمي" وهو هدف العولمة السياسية. لقد أصبح تأثير ونفوذ تلك القوى والمؤسسات والوكالات الدولية واضحا" للغاية، وقد بدأت تؤثر في عمق السياسات الوطنية في جميع ميادينها، مما أدى هذا التأثير الى تآكل وإندثار مفهوم السيادة الوطنية، وتقييد الحكومات والحّد من طموحاتها في ميدان السياسات الإقتصادية

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

والإجتماعية والثقافية مما جعل الحكومات تفقد من قدرتها على صنع سياستها الوطنية الداخلية والخارجية بصورة مستقلة. وإن أثر العولمّه في الوطن العربي أصبح واضحا" في جميع مؤسسات الحياة.

وتدار العولمه في ظل العلاقات الدوليه بطريقة التدخل في الشؤون الداخليه وإعادة صياغة مفاهيم العلاقات الدوليه بما يتيح للدول الكبرى والغنيه التدخل في شؤون الدول الناميه وربط اقتصادياتها وإضعافها وفرض معاييرها في مجال الديمقراطيه وحقوق الانسان وهذا فرض جدل حول ضعف سلطات الدوله وتدويل الدوله وجعلها قناة لإقتصاد السوق العالمي(25).

والعولمة السياسية تعني أن الدولة لا تكون هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي، ولكن توجد إلى جانبها هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية وغيرها من التنظيمات في اطار الاندماج الدولي، وفي رأي جان آرت شولت Jan Art Scholt أن العولمة قد أضعفت سيادة الدولة، وثمة علاقة توتر أساسية بين السيادة والديمقراطية، من خلال ملامح منها تغير المفهوم التقليدي للدولة فلم يعد للدولة السيادة المطلقه و بروز آليات العولمة الاقتصادية وممارستها المتنوعة، والتي سببت ضغطا على سلطة الدولة وتهديدا لاستقلالها السياسي مع وجود شبكة من القوى العالمية والتكتلات الإقليمية والمحلية التي تنافس الدولة لاسيما فيما يرتبط بصناعة القرار السياسي وهذا طرح ضروره تتمثل في تهيئة المواطن وتكييفه مع بنية الواقع المعلوماتي الجديد. (2)

في حين تتعامل السياسة الأمريكية مع هذه القضية بنوع من البراغماتية السياسية التي تتجلى أبرز صورها في المعايير المزدوجة التي تطبقها بهذا الخصوص، وعدم ترددها في التضحية بقيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان في حالة تعارضها مع مصالحها.(7)

يقول الباحث عبد العزيز المنصور " ما جاءت العولمة الاقتصادية إلا لتكون طريقا لعولمة سياسية، ويكون الهدف منها هو التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومحاولة فرض الهيمنة عليها، والعولمة السياسية هي فرض الهيمنة ونشر المفاهيم بعيدا عن احترام خصوصيات الأمم والشعوب". (26)

أن السلطة الديمقراطية سجلت تراجعا في وجه السلطة المالية في الدول المتقدمة، وهذه العلاقة تزداد سوءا في البلدان الناميه، وهذه الدول تلجأ لتمويل مديونيتها الى مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي الذي يفرض عليها–في مقابل ضمانات القروض – التخلي عن البرامج الاجتماعية وارتفاع حجم المديونيه وربط قرارات الدولة السياسية باملاءات خارجية ومؤسسات العولمة. (32)

وهذا يعني أن مبدأ السيادة أخذ بالتآكل نتيجة علاقات الدول فيما بينها ونقل سلطة الدوله واختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه، وهي بذلك تحل محل الدولة وتهيمن عليها، بحيث أصبحت نظرية السيادة لا تتفق مع التطورات الحاصلة في العالم (17)

دفعت سياسات العولمه الى فرض أجندات خارجيه وضغوطات متعددة الاشكال عملت على تصدع الكتله العربيه وتفاقم أزمة النظم السياسيه والاعتماد في معالجة مشاكها على التدخلات الخارجية هذا التصدع أضعف المشاريع العربيه لصالح المشاريع الخارجيه كمشروع الشرق اوسط الكبير الذي قادته الاداره الامريكيه، وتوسعت

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

دائرة الحروب الاقليمية وانتشار العنف والارهاب وزاد الفقر والبطالة وتم تدويل السياسات الامنية العربية وانتشار القواعد العسكرية وتنظيم اتفاقيات الحماية والوصاية الخارجية. وتركز الاتجاه نحو تعددية مراكز قوى تؤدي فيها المنظمات الدولية دورًا رئيسًا لتشكيل بنيات عابره للقارات وظهور شبكة من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية تراقب عمل الحكومات وتؤثر به.(33)

لقد أصبحت القضايا والمشكلات عالمية المنحى وتتطلب حلول واستجابات دوليه ولم تعد قضايا محلية بسبب انكماش العالم وتقاربه وفي مقدمة هذه المشكلات قضايا الارهاب ومشكلات التلوث البيئي والغازات المنبعثة والفقر في العالم وبرزت مشكلات تحتاج الى معالجات دوليه.

وفي الحقيقه أن العولمة الليبرالية تنشيء مجتمعا رأسماليا عالميا لكن من دون دولة" وطنية "أي من دون الآليات السياسية التي تضبط نشاط هذا المجتمع وتشذب تجاوزاته، وهذا يعني تقليص سيطرة الدولة على التوجهات الاقتصادية وضعف الاعتماد على الامكانات الوطنية والذاتية في مختلف الأوجه وهذا من شأنه ينتزع من الشعوب سيادتها لصالح سيادة المؤسسات والشركات والتكتلات العابرة للقارات ويؤدي ذلك إلى ضعف صناعات ومنتجات البلدان التي تقل فيها تكاليف العمل والانتاج، ويساهم ذلك في ارتفاع معدلات البطالة في تلك المجتمعات وبالتالي يقود الى انهيار اقتصاد البلدان الفقيرة التي لا تنجح في مواجهة العولمة وتفاقم ظاهرة عالمية جديدة هي هجرة اليد العاملة إلى البلدان الصناعية.

لقد أفرز الوضع الدولي الجديد تطورات من منظور العولمة السياسية تتمثل في زيادة اهتمام الادارة الأمريكية بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم على صعيد الخطاب السياسي الرسمي وبعض الممارسات العملية وأن السياسة الأمريكية تتعامل مع هذه القضية بنوع من البراغماتية السياسية التي تتجلى أبرز صورها مع المعايير المزدوجة والتضحية بقيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان في حالة تعارضها مع مصالحها الاقتصادية والتجارية. وللعولمة تأثيرات على استقرار بلدان العالم الثالث وابقاء هذه الدول رهينه للحروب الداخلية والاقليمية وهذا يؤثر على الاستقرار العالمي.(12)

ولقد أضحت الهجرة من نواتج وافرازات العولمة ومشكلاتها وأصبحت موضوع سياسي وتجلى ذلك في خوف دول الاتحاد الاوربي من اجتياح المهاجرين ودورهم في الأضطرابات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الأزمة المالية والسياسات بعد أحداث سبتمبر 2001 الارهابية. وتبين مجموعة الأدلة بشأن الهجرة والتنقل أن الهجرة ترتبط إلى حد بعيد بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

جدول: يبين أعداد المهاجرين في العالم

وصف الفقرة	تعدادها
عدد المهاجرين الدوليين	272 مليون
مجموع السكان اللاجئين في العالم	25.9 مليون لعام 2018
عدد المشردين داخليا في العالم	41.3 مليون
عدد الاشخاص عديمي الجنسية في العالم	3.9 مليون لعام 2018

المصدر*: تقرير المنظمة الدولية للهجرة (IOM) في العالم لعام (2020 – 2003)

يوضح الجدول أعداد المهاجرين في العالم والذي بلغ 272 مليون والمشردين داخليا وعديمي الجنسية في العالم والذي بلغ(3.9) لعام 2018 فقط وهذا مؤشر سلبي لآثار الوضع الدولي والبيئي والاجتماعي والاقتصادي غير المستقر عالميا بسبب الحروب والازمات الاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان النامية والفقيرة، بالرغم من الخطابات السياسية حول حقوق الانسان والديمقراطية وهذا يؤثر على الاستقرار العالمي ككل.

العولمة الاقتصادية

تبدو صورة الليبرالية الحديثة أكثر قتامه حيث يشير الباحثين الى إنه 20% من سكان العالم يستطيعون العمل والعيش في رفاهية أما نسبة ال 80% من العالم فهم يعتاشون على المساعدات والتبرعات بسبب دكتاتورية السوق المعولمة وطروحاتها حول عبء احتياجات الفقراء وظهرت بشكل واضح في سياساتهم الاقتصادية الليبرالية والتي تطبق في مختلف دول العالم، إذ يعملون على خصخصة المشاريع العامة وتحويل الخدمات العامة الى القطاع الخاص ذا الطابع التجاري الربحي، ويهددون بهروب رؤوس الاموال مالم تستجب لهم الحكومات في منحهم تنازلات ضريبية وتمنح لهم مشاريع البنى التحتية مجانا وتعديل التشريعات لصالحهم كقوانين الحد الادنى لأجور العمال والخصخصة وألغت الحواجز أمام حركة تنقل رؤوس الأموال والسلع والتوقيع على اتفاقية التجارة الحره (الجات)، وبذلك انصهرت الاقتصاديات الوطنية والاقليمية في سوق واحده ودخلت دول العالم الثالث في نفق مظلم من المديونية وتركزت الثروة بيد التكتلات الكبرى وإزدادت الفروق الاقتصادية والاجتماعية، حيث ان نسبة 20% من دول العالم تستحوذ على 85% من الناتج العالمي وعلى 84%من التجارة العالمية و85% من المدخرات العالمية. (32)

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

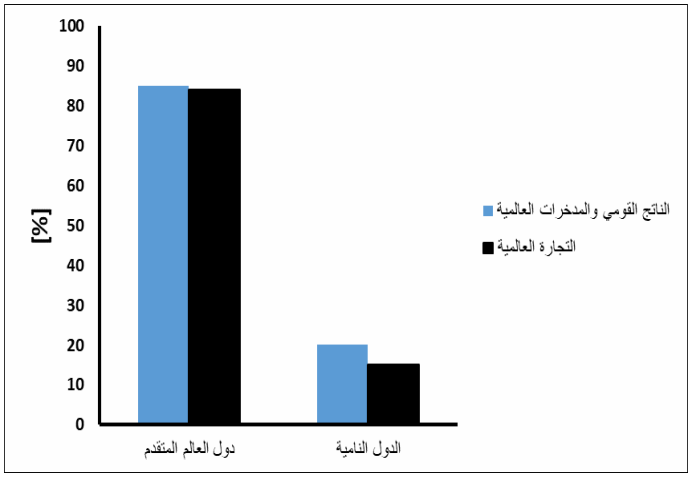

مخطط يوضح نسبة تمركز الثروه بيدالأقليه الثريه في العالم

يبين المخطط اعلاه تمركز الثروة بيد الاقلية الثرية في العالم فقد بلغت النسبة 20% من دول العالم تملك ما نسبته 85% من الناتج العالمي في المنظمات العالمية و84% من التجارة العالمية ونسبة 80% من العالم لا تملك الا الضئيل من الناتج العالمي والمدخرات العالمية والتجارية العالمية بنسبة15% وهذا يؤشر الفجوة الخطيرة بين العالم المتقدم المستحوذ على السلطة والثروة في العالم قياسا الى الدول الفقيرة المنهوبة الثروات وهذا بالتاكيد يؤثر على القرار السياسي والاقتصادي ويخلق إرباكا ومشاكل وعدم استقرار في تلك الدول الفقيرة والمسماة بالدول النامية وهي تعيش تحت خط الفقر ويؤدي الى عوامل الهجرة في بلدانها الفقيرة والتي لايتوفر فيها ابسط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية فتصبح تعتاش على المساعدات والشفقة تحت مسميات المنظمات الدولية المتعددة والامم المتحدة وهي تملك الثروات الطبيعية ولكنها منهوبة.

ومن سياسات العولمة الاقتصادية أيضا هو محاولة سحب الدول النامية الى (القروض) بحجة تحقيق التنمية واذا كان لابد من ذلك في المراحل الاولى فيجب ان يكون ذلك مرحله مؤقتة ثم النهوض وفق خطط نهضوية وتنمويه وتشجيع الادخار والاستثمار في تلك الدول ومساهمة القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية والاستثمار بقصد حشد الطاقات التنمويه والثروات في البلاد وعدم الاعتماد على التمويل الخارجي والاقتراض كسياسه مستمرة. وتسعى العولمة الى تعويم النظام الاقتصادي الوطني وتعويم النظم المجتمعية، العلمية والثقافية والاجتماعية والسياسية وتحولت المجتمعات الى نظم ضعيفة عاجزة عن استيعاب دينامية التحولات وتترك المجتمعات في حالة من الفوضى والاضطراب والقلق والشك، وهو ما يميز الحقبة الراهنة، خاصة في مناطق العالم التي ليس لديها مشاريع وحصانات استراتيجيه (32). وهناك من يطرح في ظل العولمة الليبراليه فكرة تلازم الديقراطية والسوق ولانرى هذا التلازم لان العولمة الليبرالية واقتصاد السوق يدافع عن مصالح الاثرياء فقط وسّن القوانين والتشريعات لصالح الشركات الكبرى ومصالحها، وأصبحت الديقراطية تدافع عن الطبقة الثرية ومصالحها وتطالب بتخفيض أجور العمال وزيادة ساعات العمل وخفض المساعدات الحكومية تحت حجة التقشف

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وسوق المنافسه الدوليه.وفي رأي ورأي الكثير من الباحثين فإن ابتعاد الحكومات عن التدخل في تنظيم الحياة الاقتصاديه والاجتماعيه تحت ذرائع المنافسه والسوق سيؤدي الى تدمير الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي للمجتمعات،لان الرفاه الاجتماعي هو الطريق نحو الديمقراطية.

بعض مؤسسات العولمة:

صندوق النقد الدولي

يثير بعض الباحثين علامات استفهام على دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بسبب سيطرة الدول الكبرى على القرارات فيه، ولا سيما الولايات المتحدة الأميركية التي تساهم بالنصيب الأكبر من الحِصص فيهم ومنهم عالم الاقتصاد ميشيل تشوسودوفيسكي، الذي أكد أن برنامج صندوق النقد الدولي قد يترك البلد في بعض الأحيان فقيراً مع مديونية أكبر ونخبه حاكمة أكثر ثراءً.https://www.imf.org/external/about/staff.htm أنظر(21).

وقد وصفت المسؤولة السابقة في برنامج الأمم المتحدة للتنمية" إيزابيل غرامبرغ" السياسات التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول الأعضاء ولا سيما النامية والتي تؤدي الى انخفاض الدخل الوطني لها، وإلى ارتفاع معدل البطالة، وانخفاض القدرة الشرائية وتفكك الأنظمة الإنتاجية في العديد من الدول، ويزداد الدخل الوطني في البلدان الصناعية إلى حده الأقصى. وتتحكم المضاربات الماليه في مصائر الشعوب نتيجة منطق السياسات والقوانين التي تسنها الدول الصناعيه وهي سياسة القروض وتخفيض قيمة العمله وجني الارباح.(41)

ولقد أصبح الانفتاح على السوق النقدي العالمي أيدلوجيا وأصبحت دول العالم تطبق سياسات الانفتاح المعولم والانصياع لها بسبب الضغوطات التي تمارسها تلك المنظمات. ووفقاً لـــ"جون بيركنز"، مؤلف كتاب" اعترافات قاتل اقتصادي" والاغتيال الاقتصادي للأمم"، أنه "على الدول التي توافق على شروط صندوق النقد أن تقبل مجموعة مفاهيم جديدة، تحرير التجارة، حقوق المستهلك، الخصخصة للصحة والتعليم والمياه والكهرباء.(5)، (23).

وعندما سأل مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا الأسبق، كيف نهضت ماليزيا، قال "خالفت توصيات صندوق النقد الدولي، وفعلت عكس ما طلبه من إجراءات".(37)

لقد تغيرت مهام صندوق النقد الدولي ومنظمة التجاره العالمية من المحافظة على الاستقرار الدولي والاقتصادي في العالم الى السيطرة والهيمنة الاقتصادية على اقتصاديات الدول. ولقد أصبح التجويع سلاح سياسي بيد الدول الكبرى حيث ان 30 مليون من سكان العالم يموتون سنويا من الجوع وتسمي الباحثه S.Broun (جيوبوليتيكا الجوع).(10).

لقدأصبحت سياسة التجويع وخلق الصراعات سلاحا بيد السياسات الكبرى تنفذها سياسات إتصاليه معولمة لإستغلال مصادر الطاقه والنفوذ، وتجسدها عن طريق السياسات الاتصالية والاعلامية ونفوذهما وتستمر المنابر السياسيه والمصالح الكبرى في خلق بؤر صراعات بين الإثنيات وتجويع الشعوب وإرتكاب الجرائم والقتل

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

الجماعي وعولمة ذلك من خلال وسائل الاعلام والاتصال وطرح المبررات والحجج لذلك، فخلقت توجه في المجتمع الدولي من خلال طرح مفاهيم المساعدات الدوليه للفقراء والمحتاجين وأصبح التضامن العالمي يحكمه معيار الشفقه والتصدق بدل التنميه والنهوض بالمجتمعات والدول وثرواتها.

الشركات المتعددة الجنسيات

تعّد الشركات المتعددة الجنسيات من مظاهر عولمة الاقتصاد، وقد قدر الرصيد العالمي للاستثمارات الأجنبية لهذه الشركات ب 14 مليار دولار، وكانت الشركات البريطانية المصدر الأكبر للاستثمار، تليها الشركات الأمريكية والألمان في مطلع القرن العشرين.(8)

وقد تعاظم دور هذه الشركات في التسعينيات و تعاظم دورها بما يسمى العولمة الاقتصادية والتي تقوم على استراتيجية رأس المال المعولم ومشروع الهيمنة الأمريكي المعولم، وهي استرا تيجية وسيادة السوق عالمياً، وتدمير قدرات الدول، وهذا الأمر هو جوهر الإمبريالية في طورها المعولم في القرن الحادي والعشرين. إنّ الشركات المتعددة الجنسيات باتت تملك أصولاً رأسمالية تزيد عن (36) ترليون دولار وهو ما يقارب إجمالي الناتج المحلي لجميع دول العالم في، وان هذه الشركات تتحكم في الاقتصاد العالمي.أنظر(13)، (22)

وقد أشار الباحثين إلى أن خصائص الشركات المتعددة الجنسيات تتمثل في الانتشار والضخامة ومركزية اتخاذ القرارات وإدارة عملياتها باستراتيجية عالمية منسقة والقدرة على نقل التكونولوجيا وتوجيه الاستثمار نحو الدول النامية، وتتميز هذه الشركات بضخامة حجمها واستثماراتها العاليه بحيث تستحوذ على % 80 من إجمالي مبيعات العالم (40)،(30).

لقد تدفقت للدول النامية خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي رؤوس أموال بلغت أكثر من 62 بليون دولار ووصل مجموع الأرباح التي حولتها تلك الاستثمارات إلى 139.7 بليون دولار خلال تلك الفترة.(11).

ولقد ازداد حجم مبيعات الشركات المتعددة الجنسيات من (5503) مليار دولار عام 1990 إلى13564 مليار دولار عام 1999 والى (18500) مليار دولار عام2001، كما بلغت قيمة المبيعات لأكبر100 شركة متعددة الجنسيات (2509) مليار دولار ممثلة ما نسبته % 16 من إجمالي مبيعات كل شركات الاقتصاد العالمي عام2000 (18). وهذا يؤشر مدى تحكم هذه الشركات في الاقتصاد العالمي وهي تستحوذ على % 80 من إجمالي مبيعات العالم. تمثل الشركات المتعددة الجنسيات قوة اقتصادية كبيرة في العالم،وخاصة في البلدان النامية، وتلعب دورا في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في هذه الدول ولقد أدى نشاط هذه الشركات إلى نتائج سلبية في مختلف مجالات الحياة في هذه الدول خاصة على مستوى النشاط الاقتصادي ومن المفترض ان يكون للشركات المتعددة الجنسيات دورا بارزاً في تحقيق التنمية الشاملة في الدول النامية من خلال خلق فرص للعمل وتحسين مستوى الدخول وتحسين الإنتاجية المحلية، وزيادة حجم المنافسة بين الشركات العالمية سواء كانت وطنية أم أجنبية، إلا إن تلك المساهمة واقعا لا ترتبط بعملية تنميه فعليه للاقتصاد، حيث أنها لا تطور النشاط

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

الصناعي وتعرض الصناعات الوطنية في الدول النامية للخطر. ولقد تضخمت الشركات متعددة الجنسيه من خلال سياساتها الماليه وارتفاع الضرائب والاستفاده من فروق الاسعار وعولمة الانتاج والسوق والتصدير والاستيراد وبيع السلع والمنتجات مما جعل الاحتكار يأخذ صفه عالميه.(9). ومن جهة أخرى فإن الدول النامية تسعى لتقديم الحوافز بهدف تشجيع عمل هذه الشركات كالإعفاءات الضريبية وتخفيض الرسوم الكمركية وتحرير الشركات من القيود وتحويل أرباحها للبلد الأم والسماح لهم بإستيراد مايلزمهم من مواد وسلع دون ضرائب أو رسوم وبما يحقق أرباحاً كبيره لتلك الشركات ويهدد الاستقلال الاقتصادي للدول النامية ويستنزف مواردها الوطنية ويضعف إمكانات التنمية الذاتية فيها ويخفض معدل نمو دخل أفرا دها، بزيادة إنتاج تصدير المواد الخام التي تعتمد عليها للحصول على السلع الأجنبيه ويؤدي بالتالي الى تراكم الديون عليها.

وغالباً ما تكون شروط الاستثمار التي تحصل عليها هذه الشركات في عدد من الدول النامية مجحفة بحق هذه الدول نفسها وتستطيع الشركات المتعددة الجنسيات بما لديها من موارد مالية ضخمة سد الفجوة بين احتياجات الدول النامية من رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشروعات التنموية وبين حجم المدخرات أو الأموال المتاحة محلياً. وإن ما تملكه الشركات المتعددة الجنسيات من أصول وأموال واحتياطات ضخمة بحيث تكون قادرة على تعبئة أكثر من 250 مليار دولار وان تنقل من بلد لآخر ما بين 30–50 مليون دولار بهدف المضاربه، مما قد يؤدي إلى أزمات اقتصادية في هذه الدول.أنظر: (31)، (20)

نستشف من هذا كله ان القائمون على الشركات الكبرى يسيرون شؤن العالم ويؤثرون في عملية اتخاذ القرارات السياسية ويشكلون لوبيات قوية ونافذه وبالمقابل نلاحظ ضعف القوى التقليدية كمنظمات المجتمع الدولي، كما ويلاحظ تمرير ذلك من خلال سياسات الاتصال والعولمة المؤدلجه وتغول الشركات الكبرى العابرة للقارات واختراقها للدول واقتحامها لاسواق الدول النامية بسبب ضعف اقتصاديات تلك الدول وعدم قدرتها على المنافسة مستترة تحت شعارات الديمقراطية وحقوق الانسان.

عولمة ثقافيه وإعلاميه

ظلت وسائل الاعلام ذات أطر محلية حتى الستينات والسبعينات من القرن العشرين تستمد قوانينها من صميم سلطتها بالرغم من ان النشاط الاعلامي حددّ لنفسه بعدا عالميا منذ القرن التاسع عشر وذلك عن طريق مكاتب الأخبار والتي كانت تعنى بالتغطية العالمية للأخبار مثل وكالة هافاس ثم وكالة رويترز في بريطانيا ووكالة وولف في المانيا، ولقد توسع النشاط الإعلامي العالمي في الثمانينات ودخل في مجالات القنوات التلفزيونية مثل فوكس وBSKYB وبرز بعدا" عولميا" للصحافة اليومية ايضا وبرامج التلفزيون وبنوك المعلومات وبدأت تأخذ المعلومات والبرمجيات الحاسوبية منحا" عالميا" وبخاصة بعد ظهور الشبكة الدولية للمعلومات ودخولها في المجال التجاري والخدمي وخاصة بعد التسعينات بعد استخدام بروتوكول(TCP/IP) وبالرغم من ذلك فقد إحتاجت القنوات الارضية المزيد من الوقت في اندماجها في سيرورة العولمة بالرغم من ضعف الاستراتيجات المحلية في مواجهة العولمة(3).

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

لقد رفع التطور التكنولوجي من إمكانات وسائل الاعلام والاتصال التقنيه وحصلت اندماجات بين المؤسسات الاتصاليه الكبرى مما ادى الى احتكارات وتداخل المصالح والاستراتيجيات واليوم تسيطر مؤسسات ضخمه ووكالات اعلانيه متخصصه في التوجيه الأيدولوجي وتستثمر أموالا كبيرة لتحقيق الارباح والتأثير في العقول وظهر ما يسمى بالمجتمع الاستهلاكي.

ويمثل الإعلام والثقافه إحدى الركائز الأساسية التي قامت عليها العولمة، ويقول "فوكوياما": إن العولمة تعتمد على ثلاثة أركان هي تكنولوجيا المعلومات والإعلام وحرية التجارة الدولية في مرحلة ما بعد الشركات متعددة الجنسيات واقتصاد السوق العالمي. (14).

ومن أهداف إعلام العولمة استخدام الامكانات التقنية الضخمة والمؤثرة لاضعاف نظم الإعلام الوطنية وتعميق تبعيتها للمؤسسات الإعلامية الدولية الكبرى، وتشترك في ذلك المؤسسات الإخبارية أو الثقافية التي كان من نتائج احتكارها الطويل لسوق المعلومات ومن ثم تقنياتها وتهميش وسائل الإعلام الوطنية وتحويلها الى مجرد وسيط لنقل مضامين المؤسسات الإعلامية الكبرى الى الجماهير المحلية.

وتعمل العولمة الإعلامية على دعم وإسناد العولمة الاقتصادية، فنشر النزعات الاستهلاكية أصبح واحداً من الوظائف الأساسية لاعلام العولمة، ففي خمس دول هي الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا واليابان وبريطانيا توجد ١٧٢ شركة من أصل ٢٠٠ هي أكبر الشركات التي تسيطر على الاقتصاد العالمي، وهذه الشركات تحتاج الى ترويج بضائعها وفتح أسواق جديدة ومستمرة لها.(2).

وتسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على نحو % 65 من التدفقات الإعلامية العالمية، وفي ذلك الوقت سمّاها بريجنسكي بالعصر الألكتروني، ومن خلال هذه الآلة الاعلامية الكبيرة والتطورات التقنية كالفضائيات التلفزيونية وإنتشار شبكة الانترنيت العالمية، أدّت الى تدني دور الحكومات في البلدان العربية وتحديد سياساتها الثقافية والاعلامية، ولقد تمكنت وسائل العولمه من إختراق الحدود الثقافية إنطلاقا" من مراكز صناعة وترويج الثقافة السائدة ذات الطابع الغربي المُؤمرك، عبر الفضاء الألكتروني، مستخدمة الصورة بدل الكلمة، لأكتساح الفضاء الثقافي الذي يغذى بقيم الثقافة الأمريكيه على حساب قيم الشعوب المغلوبة، مهددا" إياه بالإنزواء والإحتماء بالتاريخ والتراث، أو الذوبان في خضم الثقافة الوافده والضياع في تيارها. (4)

أما الكارتلات الإعلاميه الكبرى فهي أميركيه، وهناك (144 شركه إعلاميه) أميركيه من بين (300 شركه) إعلاميه كبرى في العالم. ويلاحظ كذلك اختلال التدفق الإخباري من خلال سيطرة الوكالات الغربية الكبرى على (80%) من حجم التبادل الإخباري في العالم. وبالمقابل يلاحظ ضعف إمكانات دول العالم الثالث وعدم قدرتها على المواجهه وهذه إحدى تمظهرات العولمه.(35)

وتسيطر دول الشمال على مضامين المواد الاعلاميه العالميه، حيث تمتلك الولايات المتحده (65%) من تلك المواد، كالاخبار والافلام السينمائيه ومواد الترفيه وغيرها من المواد وان 60% من مستخدمي الانترنت يقيمون في أميركا وعدد سكانها يمثل 5% من مجموع سكان العالم (34)

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

إذا نحن نحتاج في هذا العصر عصر العولمه والاختراقات الثقافيه والعلميه والاقتصاديه الدخول في عصر العلم والتكنولوجيا والمساهمه الفعاله وفي ذات الوقت نحتاج الى حماية خصوصيتنا الوطنيه وهويتنا ومواجهة الاختراقات الثقافيه التي تمارس وبنفس السلاح وهو العلم والتكنولوجيا والبناء الاقتصادي.

العولمة بين التأييد والمعارضة

تتركز إيجابيات العولمة كما يراها مؤيدوها بأنها تساهم في فتح الأسواق أمام منظمات الأعمال لتتنافس وتحسين الجودة، مما يعود بالفوائد على المستهلكين.

ويرى محمد السيد سعيد "بأن العولمه تُتِيح التعامل مع العالم كله كوحدة واحدة أو بناء إنتاجي وتسويقي تراكمي تتمثل في توسيع مجال المنافسة وتمكين الموارد من الحركة والتدفق عبر الحدود القومية بدون حواجز".(24).

وقد حقق هذا التنافس في الوصول إلى أسواق العالم المختلفة فلم تعد الدول وحدات مغلقة على نفسها، وأصبح الاقتصاد العالمي أكثر ترابطا مع بعض وأتيحت منتجات الغرب المتقدم لجميع شعوب العالم على اختلاف مستوياتهم الاقتصادية ومن ثم المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية، كذلك يرى مؤيدو العولمة أنها ساهمت في فتح الفرص لملايين العاملين ذوي المعرفة للعمل في صناعات المعلومات و الخدمات والمشروعات العولمية، في الوقت ذاته ساهمت العولمة في تحسين مستويات المهارة والخبرة للعاملين في مختلف المجالات نتيجة تحسن تقنيات التعليم والتدريب وإتاحتها للجميع بتكلفة منخفضه، وكان للتطورات في تقنيات الاتصالات والمعلومات التي صاحبت عصر العولمة تأثيراتها في نشر العلم والثقافة بين مختلف شعوب العالم.(15). من جانب آخر يرى مؤيدوا العولمه بأنها عاملا مهما في تحفيز الإدارة في مواقع العمل المختلفة على تطوير أساليبها وتحسين قدراتها لتستطيع مسايرة المتغيرات و اللحاق بركب العولمة السريع، كماويعتقد مؤيدوا العولمه مساهمتها في نقل خبرات ومفاهيم وتقنيات الإدارة المتقدمة من الدول الغربية إلى المنظمات في مختلف أنحاء العالم مما ساعد على وضوح معايير العمل والتقييم وشيوع تطبيقها بين الممارسين لمختلف المهن والأنشطة بما يحقق رفع الكفاءة و تحسين الأداء.

في الجانب السياسي، يرى مؤيدو العولمة أنها حققت نموا سريعا في نشر الديمقراطية وأدت إلى توسيع فرص التحولات الديمقراطية في العالم الثالث من خلال وفرة المعلومات وما تتيحه وسائل الاتصالات الحديثة من شفافية تجبر على إتباع النظام الديمقراطي وتحرير وسائل الإعلام وتشجيع نهضة الصحافة الحرة، ويرى البعض بأن العولمه ساهمت في تضييق الفرص على الفساد حيث يتمتع الناس في ظروف «العولمة» بوفرة البدائل ومن ثم لا يكونون مضطرين للتعامل من خلال أساليب الرشوة وغيرها من صور الفساد واستغلال النفوذ التي تشيع في المجتمعات المنغلقة قبل ثورة العولمة. (39)

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

معارضوا العولمة

ويقول معارضوا العولمه، ان من نتائج العولمه تفكك العالم في التسعينات من القرن العشرين وأصبح عالما بلا حدود اقتصادية، وتبدو العولمة كما لو أن الحكومات الوطنية عاجزة وليس لها أي قوة لمواجهة سلبياتها وشل مساعي الحكومات وذلك لإخضاع الحكومات لسيطرة القوى الاقتصادية العالمية فيظهرعجز الدول أمام ديكتاتورية الأسواق المالية، والعالم الذي تفكك في التسعينات من القرن السابق أصبح عالما بلا حدود اقتصادية واصبحت الأسواق التجارية والمالية العالمية موحدة وتتحكم في دول العالم النامي وتقوض من سيادتها الوطنيه.(19).

كما ان تركز التجارة والمال والاستثمار في أوروبا واليابان وأمريكا الشمالية وحركة رأس المال لا ينتج عنها تحولا ضخما للاستثمار والعمالة من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية بل ان تركز الاقتصاديات الصناعية المتقدمة ورؤوس الأموال هو فقط بين الدول المتقدمة، كما ان العولمة تتجاوز الحدود ولا تقر بالوطن.

وفي رأي تبقى العولمه ظاهرة خلافية يتصاعد الجدل والصراع بين مؤيديها ومعارضيها وهناك اختلافات في الرؤى حولها ويرتبط ذلك بطبيعة الستراتيجيات التي تعتمدها الدول وطبيعة الماهيات والاليات التي تتبع في كل بلد وماهي الايدلوجيات المرتبطه بها في كل دوله وتحتاج الى سياسات وطنيه لمواجهة هذا الاحتكار العالمي والتحكم في إرادات الدول الفقيره والناميه عن طريق ربطها بسياسات ماليه واقتصاديه مجحفه بحق تلك الدول وتطويع إراداتها السياسيه والوطنيه.

تقديم رؤيه لتجربة العراق في سياسات الاتصال والتنمية في ظل العولمة

لقد سمى رئيس وزراء ماليزيا(مهاتير محمد)العولمة بأنها "بلطجة سياسية واقتصادية خلقتها الدول المتقدمة، خاصة القوى الغربية، من أجل السيطرة على الموارد الطبيعية للدول الأقل نمواً . وهي تهديد يواجه العالم اليوم مثل الإرهاب الذي يخشى الغرب منه نظرا لقلق الدول الكبرى على أمنها الاقتصادي".

ومن المتعارف عليه عند تقديم رؤيه مستقبليه في أي مجال من المجالات لابد من الاطلاع على دراسات وتجارب في ذات المجال للإستفاده منها وبحسب خصوصية البلد، وبالنسبه للمجال المبحوث وهومجال سياسات الاتصال والتنميه في ظل العولمه فقد قمنا بالاطلاع على بعض تجارب العالم في هذا المجال وأهمها كانت التجربه الماليزيه،وهناك بعض الدراسات التي قدمت وأهمها، دراسة:

دراسة مهاتير محمد(27) ودراسة بيومي(29)، ركزت على أسس ومنطلقات مهمه لتجاوز الازمه الماليه والظروف الاقتصاديه الصعبه لماليزيا ومن أهم الاسس والمنطلقات هي: التركيز على ضرورة الاعتماد على القوى البشريه الداخليه وليس الخارجيه في أي عمليه تنمويه وعدم إعتماد إملاءات صندوق النقد الدولي للابتعاد عن الضغوطات والاملاءات الغربيه الموجهه)، أما دراسة مهاتير محمد(27) فقد ركزت على رفض كل إملاءات صندوق النقد والبنك الدولي والاهتمام بالعنصر البشري الذي هو أساس كل تنميه.

أما الصاوي فركز أيضاعلى أسباب نجاح تجربة ماليزيا، هو رفضها توصيات صندوق النقد الدولي والاعتماد على الذات والموارد المحلية لتحقيق التنمية الاقتصادية(16)

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

أما دراسة مهاتير محمد(28) "التجربة الماليزية نهضة أمه"فقد ركزت على المقومات التي اعتمدتها ماليزيافي مواجهة أزمتها الماليه وأهم نتائجها كانت الاستفاده من التجربه اليابانيه في تحقيق تنميه شامله وعدم اعتماد تعليمات صندوق النقد والبنك الدوليين.

أما دراسة بيومي2011 (حول التجربه الماليزيه وفق مبادئ التمويل والاقتصاد الاسلامي)، وقد أشارت الى عدم اعتماد النموذج الغربي في التجربه الماليزيه وتقديم نموذج يقوم على عدالة توزيع الثروات وعدم حصرها بيد فئه معينه في المجتع.

ان التجربة الماليزية وسياساتها الاتصاليه والتنمويه تعّد من التجارب التي تمتاز بخصوصيتها واهميتها بالنسبة لدول العام الثالث، فقد تحولت من بلد يعتمد على تصدير المواد الاولية البسيطة إلى أكبر مصدر للسلع والتقنية الصناعية في منطقة جنوب شرقي آسيا. واستطاعت الخروج من الازمة الاقتصادية الخانقة التي عصفت بالبلاد ، حيث لم تخضع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لعلاج ازمتها بل عالجت المشكلة من خلال برامج اقتصاديه وطنيه والسير بشروطها الاقتصادية الوطنية.

فلسفة التجربة العراقية في سياسات الاتصال والتنمية في مواجهة العولمة

تم تقديم رؤيه لتجربه عراقيه لسياسات الاتصال والتنميه لمواجهة العولمه في مجال السياسة والاقتصاد على وجه الخصوص لان الاقتصاد هو عصب الحياة للدوله والمجتمع، وقد أستنبطت هذه الرؤية مما سبقنا من التجارب الناجحه في العالم كالتجربه الماليزيه ومن بعض توجيهات السيد "رئيس الوزراء العراقي "وبعض من توجهاته في مجال الاصلاحات الاقتصاديه في ظل الازمه المالية التي يعيشها العراق وخاصة ماتم طرحه اثناء زيارته لوزارة الخارجيه العراقيه من التأكيد على مجالات مهمه هي:1-الاقتصاد والتنميه هي البديل 2- التعاون الاقتصادي والثقافي والتعليم والصحه 3- علاقات ومذكرات تفاهم وإتفاقات لتطوير الاقتصاد وفق سياسة المصالح المشتركه 4- سياسة التوازن مع دول الجوار 5- أخذ العراق بعيدا عن الصراع وخلق جسورا للتعاون مع الاخرين 6- طرح (فكرة المشرق الجديد) وهي عباره عن إقامة علاقات إقتصاديه وإجتماعيه،علاقات ذات ابعاد إقتصاديه لتحقيق فرص إستثمار في مجالات الصناعه والزراعه والطاقه وتحقيق فرص نجاح في ذلك.6- الربط السككي مع العالم لان ذلك من شأنه يسهم في فتح منافذ الاقتصاد على العراق ويوفر فرص العمل ويرفع المستوى الحياتي والمعيشي للبلد.

رؤيه في الإصلاح السياسي والاقتصادي:

إن إحداث تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد الوطني يؤدي إلى زيادة ملحوظة ومستمرة في معدل نمو الدخل القومي بحيث تؤدي هذه الزيادة إلى التغلب على المشاكل التي تواجهها الدولة، مما يؤدي إلى ارتفاع في مستوى من معيشة الأفراد. من هنا وبناءا على ماتقدم من توجيهات رئاسة الوزراء ودراسة معطيات التجربه الماليزيه فقد طرحنا جمله من المرتكزات في المجالين السياسي والاقتصادي هي:

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

-إنشاء مشروعات وطنية الهدف منها تعزيز روح الانتماء والوطنية لدى المواطنين حيث ان الانسان هو الثروه الوطنيه الاساس في المجتمع.

- تحقيق الاستقرار السياسي والحفاظ على السلم والوحدة في ظل التعددّ يه والتنوع.

- بناء قيادة وطنية واعية على اطلاع ومعرفة بالواقع الداخلي من حيث المشكلات والإمكانات وأهم التحديات التي تواجه صانع القرار وتجنب الدخول في الصراعات مع الدول المجاوره والكبرى بما يحفظ السلم المجتمعي والدولي.

الاهداف التي تتحقق:

- القضاء على الفساد
- القضاء على البطاله والفقر
- رفع المستوى المعاشي والحياتي للمواطن
- توفير فرص العمل المتنوعه
- تحقيق الاكتفاء الذاتي والتوجه نحو التصدير وبالتالي تراكم رأسمال وزيادة الناتج القومي للبلد
- النهوض بالبلد والمجتمع الى مصافي الدول المتقدمه
- تحقيق الاستقرار السياسي كنواتج للاستقرار الاقتصاد يمستفادة "د .أحمد محيي الدين محمد التلباني.

- بناء مجتمع ناضج ديمقراطي متسامح دون النظر لعرق أو طائفع معينه تسوده الأخلاق والقيم والاحترام المتبادل.

- بناء مجتمع علمي تقدمي، غير مستهلك فقط للتقنية بل منتج وقادر على الابتكار والإبداع والتصنيع في كافة المجالات.

- تحقيق التنمية الشاملة المتوازنة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والثقافيه، والاهتمام بتنمية النشاطات الاقتصادية في جميع القطاعات الصناعيه والزراعيه والتجاريه وتهيئة كافة السبل لنجاحها وإنشاء مناطق تجارة حرة، والاهتمام بصناديق الادخار من خلال المؤسسات الكبيره والتي تعّد إسهاماً من أصحاب العمل.

- انتشال المجتمع من الفقر والجهل ومحدودية الدخل وقلة فرص العمل والإنتاج والانتقال إلى مجتمع صناعي تقدمي ينعم أفراد مجتمعه بموارد مالية واستثمارات ومشاريع وفرص عمل.

- العدالة الاجتماعية التي تُبنى على التكافل الاجتماعي والتوازن العام، والتي تتمثل في التوزيع العادل للدخل والثروة بين كافة أفراد المجتمع دون تمييز بينهم بسبب الدين أو الجنس أو السن أو اللون.

- الاستفاده من التجارب العالميه الناجحه التي سبقتنا كالتجربه الماليزيه والتجربه اليابانيه في كيفية أحترام قواعد وقوانين العمل.

- التركيز على صناعات السلع الاستهلاكية بدل الاعتماد على الاستيراد لهذه السلع الاستهلاكيه واعتماد ستراتيجية التصنيع المحلي للسلع بدل استيرادها من الخارج.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

– بناء نواة صناعية لصناعات صغيره مختلفه مثل صناعة الأغذية، و مواد البناء و الصناعات الكيميائية وصناعة النسيج، وجذب استثمارات خاصة في السلع الكهربائية و المنزلية و الإلكترونيات والتي تمهد لجذب كبرى شركات العالم في الإلكترونيات ويساهم ذلك في زيادة حجم العمالة،وانخفاض معدل البطالة وتحسين إنتاجية العمل.

– إستضافة الشركات الكبرى متعددة الجنسيات من قبل الحكومه لتشغيل الخطوط الإنتاجيه وفق شروط تخدم البلد.

– الانتقال من سياسة الاستيراد إلى سياسة التصنيع الموجه إلى التصدير والاكتفاء الذاتي وتوسيع القطاع العام والاهتمام بالصناعات الثقيله.

– ضرورة الجمع بين القطاعين العام والخاص،والحريه الاقتصادية التي تكفل للقطاع الخاص حرية ممارسة النشاط الاقتصادي بما لا يتعارض مع المصلحة العامة، ويعمل في إطار المصلحة العامة للمجتمع، وأن تقوم الدولة بتهيئة المناخ المناسب للقطاع الخاص، وتراقب نشاطه لأنه يعتبر محرك مهم للنمو الاقتصادي.

–إستكمال جهود وخطط الخصصه بإعتبارها أحدى الركائز الأساسية في الاستراتيجية الفعالة للتنمية الوطنية وفي تطبيق سياسة الخصخصة تدرك الحكومة تمام الإدراك الحاجة إلى حماية المصالح العامة وضمان حصول الفقراء على الخدمات الأساسية وضمان جودة الخدمات بأقل كلفة وتجنب ممارسة سياسات الاحتكار الغير منتجة وتلك الاسترا تيجية تهدف إلى دعم المنافسة وخفض العبء المالي عن كاهل الحكومة والإسرا ع بتحقيق الأهداف الصناعية الوطنية.

– وضع مجموعة من السياسات التنموية عبر الخطط الاستراتيجيه الشامله الطويلة والمتوسطة والقصيرة المدى ومن أهم نواتج التنمية ارتفاع الناتج المحلي والدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد لكلٍ منهما وتحقيق التنمية الاقتصادية وانخفاض معدلات التضخم. وتوزيع الثروات والقضاء على الفقر والبطاله حيث ان مشكلة الفقر قد لاتكون هي مشكلة بطاله فقط بل لأسباب قد تتعلق بإنخفاض القدرات الشرائيه.

– إصدار قانون تشجيع الاستثمار، لجذب الاستثمارات الأجنبية بهدف زيادة القاعدة الصناعية و تشجيع دخول الاستثمارات الأجنبية وفق ستراتيجيات تخدم مصلحة البلد بالدرجه الاساس. والاعتماد على توفر رأس المال البشري، فكلما توفر رأس المال البشري المدرب والمؤهل، كلما ارتفعت قدرة البلد على جذب الاستثمار. والقيام بالاصلاحات الاقتصادية، والاعتماد على الصناعه في مختلف القطاعات.

– رفض المساعدات من صندوق النقد الدولي، فصندوق النقد الدولي والبنك الدولي يخضعان لسيطرة وهيمنة عدة دول وان توجههما يصب في خدمة مصالح تلك الدول، وضرورة الاعتماد على الموارد الداخلية والذاتية وعدم الاقتراض من الخارج وكان ذلك أحد أسباب النمو الاقتصادي السريع لماليزيا.

– القطاع الصناعي هوالعصب الرئيسي للاقتصاد و منع تصدير الخامات، مما يترتب عليه التحول من إنتاج السلع الأولية إلى إنتاج السلع الصناعية للوصول الى دوله صناعيه مكتفيه بذاتها وبالتالي تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الاستقرار الساسي.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

– البحث عن أسواق لتصريف السلع والمنتجات الوطنيه وليس العكس حيث ان الصادرات وتنويعها تعدّ من السبل المهمه للتنميه.والابتعاد عن الارباح الوهميه من قبل بعض المنتجين على حساب المستهلكين.

– إعتماد السياسات والاستراتيجيات والاستغلال العقلاني للموارد المتاحة، والاعتماد على مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية في أبعادها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، بغية القضاء على البطاله والفقر وتدني مستوى المعيشه في البلاد.

– توظيف القدرات العلمية والتعليمية كأداة مهمه لبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات والاتصالات، ودعم الخبرة الإدارية والتكنولوجية ومهارا ت العاملين في قطاع الاقتصاد وإيلاء الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي إحدى القواعد والأسس الأساسية للمستقبل الصناعي.

الاستنتاجات

1- أصبح المشهد الاتصالي متعدّد ومتشعّب في ظل التقنيات الحديثه وتحول الفضاء الاعلامي والاتصالي شبكيا لاخطيا في ظل العولمه وأصبحت هناك روئ عالمية جديدة.

2- غياب الفكر النقدي وثقافه الاقناع في العصر الحالي بسبب الضخ المعلوماتي الغير منظم والمتداخل وهيمنة مؤسسات معينة أفقد المجتمع السياقات الاجتماعيه والثقافية لكل بيئة وطرحت استراتيجيات هيمنت على الفضاء والضخ الالكتروني وتراجعت صدق الكلمة امام أساليب التضليل الدعائي وغياب المرجعيات والمعايير.

3- أصبحت سياسات الاتصال والتكنولوجيا وعولمة الاقتصاد رهانا سياسيا وأيدلوجية تهيمن على الافراد والمجتمعات. وسجلت السلطة الديمقراطية تراجعا في وجه السلطة المالية وإرتهان قرارات الدولة السياسية بإملاءات خارجية ومؤسسات العولمة.

4- بروز ظاهرة "التحكم العالمي" وهو هدف العولمة السياسية،والتي تؤثر في عمق السياسات الوطنية وهذا يؤدي الى تآكل وإندثار مفهوم السيادة الوطنية، وفقدان الحكومات من قدرتها على صنع سياستها الوطنية الداخلية والخارجية.

5- تتحرك خارطة النظام العالمي الجديد على دول الجيوبولوتيك (الجغرافيه) ومن ضمنهم العراق.

6- سيادة عدم اليقين والاستياء على الصعيد الجيوسياسي وخاصة في مناطق المجتمعات الناميه والفقيرة بسبب سياسات العولمه.

7- سيطرة المنطق الليبرالي على حساب عواطف وعقول المجتمعات ومشاكلها وخصوصياتها الوطنيه.

8- تعمل العولمة الإعلامية على دعم وإسناد العولمة الاقتصاديه ونشر النزعات الاستهلاكية فالإعلان اليوم أصبح يدمج الكثير من الفنون والتقنيات الحديثة ويوجه رسائل دعائية وتسويقية تتحكّم في العقول والعواطف.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

9- تحوّل المجتمعات الى نظم ضعيفة عاجزة عن استيعاب دينامية التحوّلات في عصر العولمّه وتقضي عليها بالتقادم والبلاء.وتترك المجتمعات في حالة من الفوضى والاضطراب والقلق والشك، وهو ما يميز الحقبة الراهنة، خاصة في المجتمعات التي ليس لديها مشاريع وحصانات استراتيجيه.

10-ان سياسة القروض التي تتبعها السياسات الدوليه الكبرى وصندوق النقد الدولي سيدمر الاقتصاد ويؤدي إلى تآكل الطبقة الوسطى بسبب عدم النهوض الفعلي بواقع البلدان الناميه من خلال مشاريع تنمويه وبالتالي ربطها وإثقال اقتصادياتها بالديون.

11- تمركز الثروة والمدخرات العالمية والتجارية الدوليه بيد الاقلية الثرية في العالم وهذا يؤشر الفجوة الخطيرة بين العالم المتقدم المستحوذ على السلطة والثروة في العالم مقارنة بالدول الفقيرة المنهوبة الثروات وهذا يخضع القرار السياسي الاقتصادي والاراده الوطنيه.

12-أخذ الاحتكار صفه عالميه بسبب تضخم الشركات متعددة الجنسيه وسياساتها الماليه وإرتفاع الضرائب وعولمة الانتاج مما يؤثر على صناعات الدول الناميه ويعرضها للخطر، وفتح أسواق دول العالم الثالث أمام الدول الكبرى واحتكاراتها.

13-أصبحت الوكالات الاخباريه كارتلات كبرى في اميركا واوربا وتسيطر على التدفق الاعلامي العالمي والإخباري حيث تسيطر الوكالات الغربيه على 80% من حجم التبادل الاخباري و65% من المضامين والمواد المختلفه.

التوصيات

1- للرد على العولمه الليبراليه في الدول الصناعيه ومواجهتها لابد من إعادة هيكلة السوق الاقتصادية وبناء التكتلات الإقليمية، كما هو الحال في أوروبة وفي جنوب شرق آسيا.

2- بناء السوق الوطنيه وتأهيل القوى البشريه واستغلال الموارد الطبيعية لصالح المجتمع الوطني وتوفير فرص العمل والبرامج الاجتماعيه.

3- جعل الشعب أصل السيادة والسلطة.

4- النهوض بالمؤسسات الاعلاميه والثقافيه وفق برامج ستراتيجية وطنية ومواكبة التطورات العالمية من حيث البناء المادي والتقني والموارد البشريه.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

المصادر العلمية:

[1] السيد أحمد فرج : العولمة والإسلام والعرب، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى، 1424هـ– 2004.

[2] السيد أحمد مصطفى عمر – اعلام العولمة وتأثيره في المستهلك – المستقبل العربي– بيروت– العدد ٢٥٦ – حزيرا ن، ٢٠٠٠.

[3] أنتصار رسمي موسى: التصميم الرقمي وتقنية الاتصالات الحديثه، دار الفراهيدي للطباعه والنشر، بغداد،2011.

[4] أنتصار رسمي موسى: أوراق علميه ورؤى مستقبلبيه في التصميم الكرافيكي، دار الفتح، بغداد،2017.

[5] جون بيركنز: اغتيال الاقتصادي للأمم.. اعترافات قرصان اقتصادي"، ترجمة ومراجعة: مصطفي الطناني وعاطف معتمد، وتقديم الدكتور شريف دلاور. دار الطناني للنشر والتوزيع،2019

[6] الجميلي، حميد: الشركات متعددة الجنسية ودورها في الإنتاج الدولي، مجله أخبار النفط والصناعة، العدد 401 فبراير،أبوظبي،2004.

[7] حسنين توفيق إبراهيم: العولمة الأبعاد والانعكاسات السياسية"،مجلة عالم الفكر،العدد 27، الكويت، 1997.

[8] حسان خضر: الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004 .

[9] حسن حنفي: ماالعولمه، دار الفكر، دمشق،1999 .

[10] الرابح، الصادق: الاعلام والتكنولوجيات الحديثه، دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية المتحدة، 2004.

[11] زكي رمزي: السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي، دار الرازي، بيروت، 1989 .

[12] السامرائي، محمد أحمد : العولمة السياسية ومخاطرها على الوطن العربي"، الفكر السياسي، العدد الرابع عشر،اتحاد الكتاب العرب، دمشق، بدون سنه.

[13] سمير أمين : صرارع الحضارا ت أم حوار الثقافات، مجموعة باحثين، دار التضامن،1997 .

[14] سعيد بخيره: العولمة وحرية الإعلام، ظافر للطباعة، الزقازيق،مصر، 2000.

[15] السلمي، علي: الإدارة في عصر العولمة والمعرفة، ط1، دار سما للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014 .

[16] الصاوي، عبد الحافظ : قراءه في تجربة ماليزيا التنموية"، مجلة الوعي الإسلامي، رقم العدد451 ، الشهر الخامس، السنة الثالثة،2013، الكويت

[17] علاء بسام مهنا : أثر العولمة في التوازن الدولي، رسالة دكتوراه، قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية،جامعة دمشق،2015 دمشق.

[18] العثيم،احمد: استرا يجية التعامل بين الشركات متعددة الجنسيات والدول المضيفة. المشروعات المشتركة نموذجاً،2008.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[19] عبدالمطلب عبد الحميد:العولمة الاقتصادية(منظماتها،شركاتها،تداعياتها)، الدار الجامعية للنشر، الاسكندريه، 2006.

[20] عمر مصطفى محمد سمحة: العولمة الثقافية والثقافة السياسية العربية، رسالة ماجستير، جامعة التاج الوطنية، فلسطين، 2005.

[21] فؤاد مرسي: الرأ سمالية تحدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، العدد147، الكويت،1990 .

[22] كريم نعمة: أهمية ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة علوم إنسانية، مجلة شهرية الكترونية، السنة الثالثة، العدد27 ، آذار2006 .

[23] محمد عبد الله شاهين محمد: "سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على الدول النامية". دار الكتاب الجامعي، 2016.

[24] محمد السيد سعيد:الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية،سلسلة عالم المعرفة،عدد: 107،الكويت، نوفمبر1986.

[25] المشني، عوني: العولمه في الخطاب العربي المعاصر، مجلة آفاق، فلسطين، العدد 3، 1999.

[26] المنصور، عبد العزيز: العولمة.... والخيارات العربية المستقبلية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد 02، دمشق، 2009.

[27] مهاتير محمد: المعجزة الأسيوية، أسطورة أم حقيقة"، ورقة مقدمة في افتتاح منتدى ماليزيا، الولايات المتحدة لتكنولوجيا المشاريع التجارية في سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية،1996

[28] مهاتير محمد : "التجربة الماليزية نهضة أمة"، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن، 2016

[29] نوال عبد المنعم بيومي: "التجربة الماليزية وفق مبادئ التمويل والاقتصاد الإسلامي"، مكتبة الشروق، مصر،2011

[30] الهيتي، نوزاد عبد الرحمن ومنجد عبد اللطيف الخشالي: مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج، عمان، الطبعة –الأولى،2007 .

[31] هدسون جون، هرندر مارك : العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة منصور طعمة ومحمد علي عبد الصبور، دار المريخ، السعودية للنشر،1987 .

[32] هانز بيترمان، هارالد شومان: فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة وتقديم د.عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم د.رمزي زكي، عالم المعرفة، الكويت،2003 .

[33] وليد عبد الحي: انعكاسات العولمة على الوطن العربي، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، ضمن سلسلة أوراق الجزيرة 21، بيروت، الطبعة الأولى، 2011.

[34] الوالي، عبدالجليل كاظم:جدلية العولمه بين الاختيار والرفض، لبنان، مجلة المستقبل العربي، المجلد 24، عدد 275، 2002.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[35] وتولد ريبكزينسكي : الكفاح من أجل السيطرة على التكنولوجيا، ترجمة، فاخر عبد الرا زق، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،1990.

[36] يوسف بعيطيش: ظاهرة العولمه، بين الجدل وتفكيك المضمون، مركز العربي للبحوث والدراسات،2020.

تقارير ومواقع الكترونيه

[37] حمدي الجمل: الانهيارات المتواليه لإقتصاد مصر في ثلاثية الشر، بوابة الاهرام، 2018.

[38] تقرير المنظمة الدولية للهجرة (IOM) في العالم لعام – 2003.
2020https://www.imf.org/external/about/staff.htm

[39] برهان غليون: رهانات العولمة،على الموقع : http://www.mafhoum.com/press2/71P31.htm.

[40] تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأسكوا، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل. الإقليمي، نيويورك،2005 .

[41] صندوق النقد والبنك الدوليان، ما لهما وما عليهما" .شبكة الميادين الاعلامية، أكتوبر 8 201.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq